Université Antonine
الجامعة الأنطونيَّة

ملحق خاص يصدر مع جريدة "النهار"
الجمعة 5 تموز 2019

الجامعة الأنطونيّة
عدد خاص يصدر بالتعاون
مع
النهار
أعدّه طلّاب
في الإعلام والتواصل

إشراف:
غسان حجار

إدارة التحرير:
رانيا بارود
جيني مشنتف
الياس صقر
بول أبي راشد

أسرة التحرير:
ديما طفيلي
سابين السبع
فارس شاكر
نغم يحيى
هنادي المشطوب
لارا أبي رافع
شادي صعب
ليا الرامي
ريم الحسيني
لورا رحّال
نورا خاتون
ماريان دحدح
لورين زهور
تالا جمّول
ريم سعد

إخراج:
مي شريم

الجامعة الأنطونيّة
بعبدا - الحدت
www.ua.edu.lb
هاتف: 05-927000

ضباط الإيقاع

رانيا بارود■

ما يجمع "النهار" وقسم الإعلام والتواصل في الجامعة الأنطونية، أبعد من عدد خاص يصدر اليوم بأقلام خرّيجي دورة 2018-2019. إنه التحدي بالاستمرار في القيام بعمل صحافي بمعايير مهنية عالية، تّعلي شأن الحقيقة في زمن فوضى الأخبار والمصادر وكل ما تحويه مواقع التواصل الإجتماعي. فمقولة أن كل "مواطن صحافي" هي أبعد ما تكون عن حقيقة الأمر، إذ من الممكن أن يكون هذا المواطن، في أقصى حدود، مراسلاً من وجهة نظر معينة ومحدودة. أما تميّز الصحافي اليوم فيكمن عملياً في "ضبط الإيقاع"، المتسارع إلكترونياً، بما يحاكي الموضوعية عبر تحريك بيكار البحث عن الحقيقة ضمن دائرة 360 درجة، راسماً نفسه مرجعاً للخبر الصحيح. وعليه، لا يمكن تكوين رأي عام بهدف بناء تغيير إجتماعي إيجابي الاّ على وقع الحقيقة.

هذا أساس ما يتمرّس به طلابنا كل يوم عبر تطبيقاتهم العلمية للإعلام بمختلف أنواعه خلال سنوات الدراسة الجامعية الثلاث، وتحت كل أشكال الإعلام الإلكتروني والمكتوب والمرئي والمسموع، وذلك على أيدي نخبة من المهنيين الآتين من حضن "النهار" ومن مؤسسات إعلامية راقية أخرى، ميزتهم الأولى حفاظهم على الأخلاقيات يمررونها بسلاسة إلى الطلاب في زمن التقهقر.

أما بعد، فإذا كان العمل الإعلامي لم يعد يختزل بالإعلام الكلاسيكي، فقسم الإعلام والتواصل في الجامعة الأنطونية، رفع التحدي مرة جديدة وأدخل طلابه الى عالم استراتيجيات التواصل تحت مختلف أشكاله. فمن شبه المستحيل اليوم صنع نجاح أي مؤسسة عامة أو خاصة أو قطاع أو منظمة حكومية أو غير حكومية أو أفراد سياسيين أو فنانين أو نقابيين... أو حتى قضايا إجتماعية وقوانين، من دون المرور الإجباري بخطط ذكية في التواصل. طلابنا يكتسبون المهارات لرسم خريطة طريق نجاح لكل مسألة أو قضية تكون بين أيديهم، مستعملين مختلف وسائل التواصل المباشر وغير المباشر ضمن استراتيجية مبرمجة. وقد شكلت "النهار" في الفترة الأخيرة نموذجاً يحتذى في اعتماد استراتيجيّة تواصل ذكية لتعطي الاعلام بعده الحقيقي، ليس أولها التواصل مع الجامعات والطلاب في كل لبنان (وهذا ما خطه جبران تويني منذ زمن)، ولا آخرها العدد الأبيض الشهير الذي شكّل علامة فارقة في تاريخ التواصل مع السلطة باسم الناس!

هكذا يتطلّع طلاب الاعلام والتواصل في الأنطونية الى نهار مشرق، متسلحين بغيض من فيض مما اكتسبوه في الجامعة ليقدموه بجهوزية تامة إلى الحياة العملية عبر تخصص متكامل يقف على كل جديد ويتجاوب مع متطلبات المهنة اليوم وغداً. من "ضباط إيقاع الحقيقة"، إلى"مؤثرين في الرأي"، إلى "حرفيين في صناعة النجاحات"، يرفعون التحدي الثالث والأهم ألا هو انخراطهم في سوق العمل بما يتجاوز نسبة الـ90%، ما يقدم تميّزاً لجامعة، وخدمة لوطن قد لا يخسرهم، وتعزية لأهل قد يحضنون نجاح أولادهم عن قرب.

■ مسؤولة قسم الإعلام والتواصل
في الجامعة الأنطونية

Le bachelier en Journalisme et Communication est de même un "artisan de succès" il crée des stratégies de communication avec des plans d'action de 360 degrés pour les entreprises, les ONGs ..... avec un solide bagage culturel et artistique il sera en mesure de créer et d'exécuter une campagne de communication réussie et différentiante.

L'étudiant à travers son parcours académique, perfectionne l'utilisation à bon escient des nouveaux médias . De la création à la réalisation et l'exécution sur le net,le diplômé sera en mesure de produire du matériel digital tout en sauvegardant une éthique sans faille.

Rania Baroud
Chef de departement journalisme et communication

La faculté d'Information et de Communication a l'Université Antonine offre une des meilleures formations dans le domaine du Journalisme et Communication garantissant des débouchés de travail non seulement dans le domaine de l'audiovisuel mais surtout dans les domaines qui exigent de plus en plus une structure de tenue de l'image de marque et du relationnel au niveau interne et externe.

Cette formation prépare des "Leaders d'opinion" capables de servir la société en garantissant la qualité et la crédibilité de l'information dans leurs productions et en disposant des différents moyens de communication pour créer un changement positif au niveau de l'individu et de la communauté.

طلاب يلتزمون قضايا مجتمعهم

غسان حجار

هذا العدد من "الجامعة الانطونية" تعاوناً مع "النهار"، هو حصاد عمل عدد من طلاب السنة الثالثة في كلية الاعلام والتواصل. هو بعض من نتاج أوسع وأكبر عمل عليه طلابنا في مراحل الدراسة قبل أن يبلغوا هذا اليوم الكبير، اليوم الذي يحمّلهم أعباء وهموماً أوسع وأكبر من هموم الجامعة واثقالها. إنهم يخرجون فعلياً إلى تحدي الحياة العملية، وهي صارت معقدة بعض الشيء في لبنان، بل ربما في كل العالم، وخصوصاً الدول المحيطة والقريبة، بسبب انهاك اقتصاداتها في الحروب التي تدور رحاها على حساب مستقبل الشباب، فتدمر الحجر والبشر معاً.

في هذا العدد اختار طلاب أن يجروا تحقيقات، لم يكن الوقت مناسباً وكافياً لتحويلها استقصائية تبلغ الخفي وتكشفه، انما جاءت تطبيقاً لما تعلّموه من اساتذتهم في بحثهم عن المعلومة، بل عن الحقيقة. فهدف التحقيق، هو البحث عن الحقائق، وتقديمها الى القارئ والمشاهد والمستمع بطريقة شيّقة بسيطة، لتبلغ فكره أياً يكن مستواه العلمي والأكاديمي.

اختار الطلاب موضوعات تحقيقاتهم، وعملوا عليها بتوجيه من أساتذة وإشراف من آخرين، وقدموا فيها بعض المعلومات علها تضيء على جوانب لا يعرفها قارئ هذا العدد، فيشعر أنها مفيدة. هذا الشعور هو مقياس نجاح الأعمال وليس كل ما يملكه الطلاب، إذ لديهم طاقة إضافية دائمة لا يمكن تقييمها بعمل صحافي بسيط. التقييم الحقيقي يكون في الحياة، ومواجهة تحدياتها وتخطي صعوباتها.

هذا العدد يكرم أعمال طلاب الصحافة، ويتخطاه بالتكريم الى كامل طلاب الجامعة الانطونية، كل فروعها، لأنه من الصعب أن يشمل عدد محدود من الصفحات كل الكليات والمعاهد والطلاب، اضافة الى نشاطات الجامعة. لكن هذا التكريم يتجاوز الطلاب، ليشمل جميع من في الجامعة، أياً يكن موقعهم بدءاً من العامل، مروراً بالأساتذة، وصولاً الى رئاستها وأمانتها العامة.

ولا بد من كلمة شكر الى كثيرين لا مجال لتعدادهم، لكن ابرزهم رئيس الجامعة الأب ميشال جلخ الذي تبنى المشروع ونائب الرئيس الأب زياد معتوق الذي اصر على اخراج هذا العدد ليكون دافعاً لطلاب الجامعة، وليؤكدا معاً دور الجامعة التنموي للانسان، والانمائي في محيطه، فلا يقتصر على الدروس، بل ينفتح على الشأن العام. لذا كان هذا العدد منوعا جدا من هموم الشباب، الى البيئة المحيطة، وهموم الحياة والاقتصاد.

الدولة والمصارف تآمرت على الشباب: القروض معطّلة والزيجات مؤجّلة

ديما طفيلي - سابين السبع

"**ننتظر** الفرج" هذا أول ما قاله الشاب ساجد إ. عندما سُئل عن موضوع الاسكان. فهو مثل كل شاب لبناني يجهد لكي يبني عشه الزوجي. أحب فتاة، تقدّم لخطبتها ووعدها مع أهلها بأنه سوف يشتري منزلاً عبر المؤسسة الوطنية للاسكان وسيتزوجان خلال سنتين. في العام 2017 توقفت قروض الاسكان واصبحت السنتان أربعة و"الخير لقدام".

نعرف جميعاً أن مصرف لبنان قرر دعم القطاع الاسكاني بالقروض، فحرّر 60% من الاحتياطي، أي مليارات موجودة في الخزينة لتحويلها قروضاً بفوائد متدنية. لكن الفساد داخل المصارف دفع إلى التلاعب بالمال المقترض من قبلها، فلم يعط للمستحقين، بل وزّع أصحاب المصارف القروض المدعومة على زبائنهم ومنهم الأثرياء، فأدى ذلك الى توقف مصدر المال وفق المفوّض الحكومي لمصرف الاسكان علي سماحة الذي قال انه سيتم في شهر حزيران إقراض مصرف الاسكان 160 مليون دولار أميركي من صندوق البنك الكويتي للتنمية، والدولة اللبنانية ستغطي القرض للبنك الكويتي بفائدة 2,7%، ولن تعطى القروض لطالبيها بفائدة أقل من 5,5 في المئة. لكن الأزمة في المؤسسة العامة للاسكان بقيت على حالها.

ويؤكد أحد المديرين الاقليميين لمؤسسة الاسكان، أن الفساد مستشر داخل المصارف التي تحدّث عنها سماحة. ويشير إلى أن أحد المصارف وافق على 24 طلباً بفائدة 2,5%، بعد توقف قروض المؤسسة العامة للاسكان، بناء على طلب أحد الوزراء.

ويضيف مستغرباً أنه قبل عشرة أيام من توقف قروض الاسكان، اجتمع الى مدير عام أحد المصارف ليطلب منه إرسال طلبات إضافية للاسكان، على أساس أن الوضع جيد جداً في المصارف ولا توجد أي مخاطر. فما الذي تغيّر؟

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يرفض الادلاء بأحاديث اضافية في هذا الموضوع، فيما يعتبر المدير العام لمؤسسة الاسكان روني لحود أن الخطأ بدأ في العام 2009 عندما شرّعت جمعية المصارف القروض لكل المواطنين في جميع القطاعات، فحصلت نكسة صغيرة واستنزفت بعض المصارف الاحتياطي الالزامي الخاص بها.

وفي العام 2013 استنزفت المصارف الاحتياطي الالزامي وطلبت دعماً من مصرف لبنان. واستمرت هذه العملية الى العام 2017، حين اتخذ المصرف المركزي قراراً يمنع بموجبه استعمال الاحتياطي الالزامي حفاظاً على السياسة النقدية.

ويلفت لحود إلى أن أعداد الطلبات اليومية التي كانت تقدم قبل توقف المصارف عن الاقراض تراوح بين 30 و40 طلباً ما يعادل 13 ألف طلب سنوياً، لكنها لم تعد تتعدى حالياً الثلاثة أو أربعة طلبات، مما يعني أن نسبة الطلبات المقدمة الى المؤسسة العامة للاسكان انخفضت بنحو 90 في المئة.

ويؤكد أن بعض الطلبات التي تقدم حالياً يحظى بالموافقة الفورية من ادارات المصارف لأن صاحب الطلب موظف في المصرف أو قريب لمتعهد بناء عليه تسديد قرض وبات غير قادر على ذلك، فيحظى بالموافقة بغية تحصيل المصرف أمواله من المتعهد ومساعدته في بيع ما تبقى لديه من شقق.

ويشير لحود إلى أن الاسكان يحرك 60 قطاعاً منها 38 لها علاقة مباشرة بالسكن، لذا فإن الدورة الاقتصادية أصيبت بانتكاسة تزامناً مع أزمة الإسكان.

شاب آخر هو أنور ياسين، أخبرنا أنه تقدم بطلب لشراء شقة ثمنها 250 ألف دولار، دفع 100 ألف منها وانتظر موافقة المؤسسة العامة للاسكان على المبلغ المتبقي، لكن طلبه لا يزال عالقاً. "صاحب الشقة يطلب مني تسديد المبلغ المتبقي، وأنا اطلب منه أن يعيد اليّ ما دفعته لأنني لا أملك هذا المبلغ. لكنه لم يوافق على ذلك ومنعني من السكن في الشقة، وهو يطالبني بدفع 30 ألف دولار خلال ستة أشهر".

من الناحية القانونية، يشير المفوض الحكومي للاسكان علي سماحة إلى أنه لا يوجد اجراء قضائي ثابت حيال هذا التضارب. فصاحب السكن يريد أن يتمم عقد البيع والمشتري دفع "الرعبون" وبالتالي أصبح ملزماً بالعقد، لذا يجب أن تتم التسوية بين صاحب السكن والمشتري. ففي غالبية الأحيان يصل الطرفان الى تسوية بإعادة نصف المبلغ إلى المشتري العاجز عن تسديد بقية المبلغ.

أزمة الاسكان خلّفت مشكلات اجتماعية عدة، بحسب الخبيرة الاجتماعية آمال أبي حرب، أبرزها تراجع نسبة الزيجات والتدهور في اكثر من مجال اقتصادي. فقد تراجع عمل خبراء التجميل، صالات الأعراس والمطاعم والفنادق والفاليريهات وغيرها. وأدى توقف المتعهدين عن البناء الى تعطيل أعمال النجّار والحداد والبلّاط وغيرهم من أصحاب الدخل المتوسط.

ويصرّ لحود على إيجاد حلول من خلال القروض الخارجية وعبر وزارة المال، علماً أن وزير المال علي حسن خليل صرّح عن خطة فوائد القروض بقيمة 100 مليار ليرة. علماً أن المصارف من جهتها وافقت على العرض الذي طرحته وزارة المال لكن سرعان ما ترددت حيال هذا الأمر في ظل الفوائد المرتفعة، "فالحل المتوافر لن يَعتمد قبل خفض الفوائد"، وفق لحود.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور حسن حمادة، أن مصرف لبنان الذي يعمل على تثبيت سعر صرف الليرة ودعم القروض السكنية، تأثر سلباً. فمنذ العام 2011 وحتى اليوم كان ميزان المدفوعات سلبياً، وانخفضت قدرة المصارف على استقطاب المزيد من الدولارات، فاعتمدت السياسة الهندسية أي اعطاء قروض بقيمة الدولار الأميركي بفوائد عالية للمصارف مقابل أموال بالليرة اللبنانية. ويؤكد أنه لو تحوّل ميزان المدفوعات إلى ايجابي، لما كان مصرف لبنان تخلى عن دعم القطاع العقاري.

ويكمن الحل الجذري وفق حمادة، في اعادة النظر في الهندسات المالية لمصرف لبنان، بما يؤدي الى تراجع أسعار الشقق الى ما كانت عليه قبل العام 2006، مشيراً إلى أنه في حال استمر الوضع على هذه الحال فإن لبنان سيشهد انهياراً اقتصادياً في العام 2020.

الجدل حول الحلول الأنجع لهذه المشكلة لم يتوقف، ولم يصل الى أي نتيجة. فبين رأي من هنا وآراء من هناك، تبقى النتيجة واحدة: الشباب عالقون في متاهات الاجراءات التي لا يتحملون مسؤوليتها، في دولة باتت عاجزة عن المعالجات الجذرية. لكن إلى متى؟

100 مليار للإسكان

اقرت لجنة المال والموازنة في جلسة عقدتها برئاسة النائب ابراهيم كنعان وحضور وزير المال علي حسن خليل ووزيري الشؤون الاجتماعية ريشار قيومجيان والصناعة وائل أبو فاعور بإقرار موازنتي الشؤون الاجتماعية والصناعة، وقد أقر بند الإسكان البالغ 100 مليار.

وكان مجلس النواب قرر في ايلول 2018 فتح اعتماد بقيمة 100 مليار ليرة، تُخصص لصالح المؤسسة العامة للإسكان لدعم القروض السكنية لذوي الدخل المحدود لعام 2019.

وفيما توقعت مصادر أن يتم دعم حوالي أربعة آلاف قرض سكني بهذا الاعتماد، قالت اخرى انه يغطي فقط 2900 قرض سكني حاليا.

حياة الليل تتنقّل بين بيروت ومحيطها: لكلٍ ليله وشارعه وموسيقاه

فارس شاكر - نغم يحيى

لطالما اعتبرت مدينة بيروت من أنشط المدن عالمياً في السهر وحياة الصخب الليلية. فقد احتلت في نهاية العام 2017 المرتبة التاسعة من أصل 17 مدينة في العالم وفق موقع "تيليغراف" البريطاني، والذي اعتبر أن عاصمة لبنان هي الأبرز في مجال السهر والحياة الليلية في منطقة الشرق الأوسط.

لكن مراكز السهر في لبنان لم تستقر في منطقة واحدة أو ضمن شوارع محددة، بل سرعان ما تنقلت بين أحياء العاصمة وشوارعها لتمتد الى ضواحيها القريبة والبعيدة.

البداية كانت في شارع مونو في الأشرفية الذي استقطب المستثمرين وشهد حياة ليلية نشطة. من أسباب ازدهار مونو (مطلع العام 2000)، تلاؤم مساحة النوادي الليلية فيه مع نوعية الموسيقى الرائجة آنذاك (الجاز والأغاني التجارية) التي لا تتطلب حانات كبيرة وتقنيات متطورة، بل كانت تعزف مباشرة لتناسب أذواق روّاد السهر، وفق الخبير في هذا المجال موريس صروف.

لاحقاً، انتقلت عدوى النشاط الليلي من مونو إلى شارع الجميزة، ومن ثم الى منطقة مار مخايل المجاورة.

إزدهار شارع الجميزة لم يدم طويلاً، بسبب انزعاج أهالي المنطقة السكنية من الضجيج الذي ساهم في انتقال السهر من هذا الشارع إلى جاره في مار مخايل. حافظ هذا الأخير على خصوصيته في الحانات والمقاهي الصغيرة والمتلاصقة، لكنه شهد أيضا ظهور الملاهي الليلية التي تتميّز بمساحات أكبر وبنوعية موسيقى مختلفة وأجواء ترفيهيّة مغايرة (مثل آلات الدخان وغيرها). علماً أن الموسيقى التي كانت تستخدم في هذه الحانات الكبيرة هي موسيقى "تقدميّة" Progressive music، تختلف عن الموسيقى الغربية التقليدية من حيث إعتماد لغة الشارع بدلاً من الكلام التقليدي. هذا من ناحية المضمون، أما من الناحية التقنية فهذه الموسيقى المعاصرة معدّلة الكترونياً وتتطلب مساحات أكبر، لذا بقي دور بعض الفرق الموسيقية التي عرفت نجاحات في السابق، مهمشاً في الحياة الليلية.

واللافت أن الملاهي الليلية التي تملك مساحات واسعة لم تكن متوافرة في الأحياء الشعبية مثل مار مخايل والجميزة. لذا نشطت الحياة الليلية في النوادي والمقاهي عند واجهة بيروت البحرية وفي حانات أكبر في منطقة ضبيه، أصبحت قيمة الإستثمارات فيها تلامس المليوني دولار ما حدّ من القدرة التنافسية لأصحاب الحانات الشعبية. ومع بروز مواقع التواصل الاجتماعي انتشرت الثقافة الموسيقية الجديدة بشكل أسرع بين رواد السهر، ما أدى إلى إزدهار النوادي الليلية الكبيرة والمتفرعة ونموها، وتراجع الحركة في الشوارع التي تضم الحانات الصغيرة والتقليدية.

صاحب النشاط الليلي في المناطق المذكورة ارتفاع في بدلات الايجارات فيها. فعلى سبيل المثال، أدى ازدهار المقاهي والحانات في شارع بدارو الى وصول كلفة ايجار المحال التجارية الى نحو خمسة آلاف دولار شهرياً للمقاهي الصغيرة التي تناهز المئة متر مربع.

لكن وفق عدد من أصحاب المقاهي في منطقتي مار مخايل وجونيه، فإن هذا الارتفاع في الايجارات لم يكن السبب الأساسي في انتقال المقاهي والأندية الليلية من منطقة الى أخرى.

وسط بيروت

في مرحلة سابقة، بعد ترميم وسط العاصمة وانتهاء مسلسل الاغتيالات والتفجيرات اثر انتهاء الوصاية السورية، فتح عدد من الملاهي في وسط بيروت أبوابه وخصوصاً في شارع أوروغواي. لكن الحراك المدني الذي نشط في تلك الفترة أضعف الحركة هناك، ما ألحق خسائر بالمستثمرين ودفعهم الى هجر المنطقة لسنوات قبل أن تعاود الازدهار في العام الماضي، ما حمل المستثمرين على إعادة ترميم وتركيب ديكورات جديدة في عدد من الواجهات.

ونشأت على جنبات شارع الحمراء الشهير أماكن عديدة للسهر، حيث بات بمقدور الساهرين تذوق كأس النبيذ على وقع الموسيقى. لكن اماكن السهر فيه بقيت مجرد استثمارات صغيرة تعتمد على اسم الشارع أكثر من الاعتماد على زبائنها ومساحتها الداخلية. لكن، على الرغم من أن موسيقاها وعروضها ومساحاتها بقيت متواضعة، الا انها نجحت في جذب عدد كبير من الساهرين.

واذا كان اللبنانيون يجهدون للعيش في مستوى متقارب، فإن حقيقة الأمر ليست كذلك. فاليساريون مثلاً، أو ما تبقى منهم، لا يزالون يجتمعون في شارع الحمراء ومتفرعاته، نظراً إلى رمزيته والأسعار المتدنية فيه مقارنة بغيره.

أما الأكثر قدرة مالياً، فيقصدون واجهة بيروت البحرية وعدداً من الأماكن المعروفة في ضبيه وانطلياس، ومقاهي فوق السطوح، وبعض الأماكن - التجمعات التي يعتبرونها مناسبة لأوضاعهم.

9 وزارات تعنى بسلامة الغذاء في لبنان تداخل وتضارب في صلاحياتها ولا غذاء سليماً

هنادي المشطوب

تسع وزارات تعنى بسلامة الغذاء، ورغم ذلك لا يخلو الملف من الشوائب، "فمعظم مزروعات سهل البقاع غير صالحة للاستهلاك البشري"، وفق الخبير البيئي مازن الحلواني، نظراً الى مصدر ريّها من نهر الليطاني الملوّث. وقد اجريت في هذا السياق دراسة في المركز الوطني للبحوث العلمية لخّصت التحديات التي تواجه الليطاني ومنها أولاً انعدام الرقابة على تفريغ المجاري السائلة والصلبة في مجرى النهر، وثانياً طبيعة مياه النهر الفيزيائية والكيميائية والميكروبية. فقد أظهرت العيّنات التي أخذت من مواقع عدة في النهر، أن درجة التلوث الناتجة من تسرّب المجاري تجاوزت المعايير الوطنية والدولية.

وقد صدرت تعاميم عدة تمنع الريّ من الليطاني ومتفرعاته، مبنية على تقرير مصلحة الابحاث العلمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، لأن مياه الليطاني ملوّثة بالجراثيم والمواد الكيميائية والمعادن الثقيلة نتيجة أقنية الصرف الصحي ورمي الفضلات والنفايات فيها. إلاّ أن عملية الريّ من الليطاني لا تزال مستمرة، وقد رصدت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على سبيل المثال في 20/5/2019، استئناف ريّ المحاصيل الزراعية في بلدة برّ الياس.

ما ينبغي ذكره، أن الوضع في سهل عكار ليس أفضل بكثير، حيث يبرز النقص الكبير في انجاز مشاريع الصرف الصحي التي تصبّ في مجاري الأنهر. فقد اشار المهندس الزراعي الاستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية كمال خزعل، إلى ضرورة فصل مياه الصرف الصحي عن مجاري الأنهر، وترشيد استخدام الاسمدة الزراعية ومراقبة نوعيتها، والحد من استخدام المبيدات الحشرية العشوائية. ويقدم الاختصاصي في أمراض سرطان الدم الدكتور جان الشيخ لائحة عن الأرقام المتزايدة لكل انواع السرطانات بين النساء والرجال في لبنان وتحديداً في عكار، وهي تعد الاعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط والعالم مقارنة بعدد السكان. بالاضافة الى الأرقام الصادرة عن المرصد العالمي للسرطان والتي بلغت 17294 اصابة جديدة. وقد وصل عدد الاصابات في السنوات الخمس الأخيرة الى 41843. ولفت تقرير منظمة الصحة العالمية الى أن هناك نحو 242 مصاباً بالسرطان بين كل 1000 لبناني. هذه الأرقام ليست سوى نتيجة متوقعة للتلوّث الذي يجتاح البلاد على كل المستويات، وخصوصاً على مستوى الغذاء.

ولمياه البحر أيضاً حصة كبيرة من التلوّث جراء رمي النفايات وتحويل مياه الصرف الصحي الى البحر، وفق ما أظهرت نتائج دراسات مصلحة الأبحاث الزراعية، ذلك أن التغيّرات المناخية وزيادة التلوث ادتا الى تفاقم الجراثيم في المياه. وكشف الفحص عن وجود معادن ثقيلة ومنها الزئبق في مياه البحر والأنهر وحتى الينابيع، بسبب أقنية الصرف الصحي وعدم معالجة مشكلة النفايات بطريقة صديقة للبيئة والصحة. هذه المشكلة تضع الثروة السمكية على شفير الهاوية وتحوّلها مشكلة مسبّبة للأمراض، لأن لحوم الأسماك تخزّن السموم. ولكن لا دراسة في لبنان حتى الآن تحدد نسبة هذه السموم أو ما إذا كانت هذه اللحوم صالحة للاستهلاك.

وفي ما يتعلق بالابقار والدواجن تتسم هذه الاغذية بعدم أصالتها، إذ نستورد معظمها من الخارج وفق رئيس مصلحة الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة باسل البزال. ويلفت الى أن لبنان بلد مستورد للحوم بشكل أساسي خصوصاً الحمراء منها، وتقوم مصلحة الاستيراد والتصدير بمراقبة المنتجات الحيوانية على الحدود، المصنعة منها وغير المصنعة. ويشدد على أهمية سلامة وسائل نقل اللحوم والمستودعات التي تحفظ فيها. أما الشروط الصحية والنظافة العامة، فهي من مهمات وزارة الصحة التي يتلخص دورها في الكشف على جميع المؤسسات التي تعنى بالغذاء، والرقابة الدائمة للمؤسسات للتأكد من مطابقتها الشروط وأخذ عيّنات منها لفحصها. وقد أخذت وزارة الصحة عامي 2014 و2016 نحو 30 ألف عيّنة من لحوم وأسماك وألبان وأجبان وحلويات وأطباق جاهزة، وقامت بفحصها.

في العام 2015 صدر قانون حماية الغذاء، وهو ينص على تأليف هيئة لمراقبة الغذاء من المزرعة وصولاً الى المستهلك. وأكدت نائبة رئيسة جمعية حماية المستهلك ندى نعمة، أن "القانون لم يطبّق ولم تتشكل اللجنة الرقابية، وبالتالي فإن طعامنا لا يزال مجهول النوعية".

أخيراً، لا بد من الاشارة الى دور مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد التي تركز على التأكد من جودة الغذاء عبر المراقبة الدورية للأسواق.

الأمن المائي للبنانيين مهدّد ولا حلول جدّية: المياه الجوفية ملوّثة!

لارا ابي رافع - شادي صعب

تكاد لا تخرج من منزلك حتى ترى صهريج ماء واحد على الأقل، وإذا أكملت طريقك رأيت عشرات الصاهريج تجول الشوارع وتنتقل بين منزل وآخر حتى أصبح هذا المشهد مشهدا عاديّا روتينيّا يتكرر مع كل طلعة شمس.

610 مليون متر مكعب هو نقص المياه المتوقع في لبنان بحلول عام 2035 بحسب دراسة لفرنسا بنك. وتضيف الدراسة أنّ الطلب على المياه سيرتفع إلى حوالي 1,8 مليار متر مكعب بعدما سجل 1,5 مليار متر مكعب عام 2015.

أبرز الأسباب التي فاقمت مشكلة المياه زيادة الطلب عليها خصوصا بعد الأزمة السورية والنزوح. هذا ولم نتحدّث عن فقدان 50% من المياه نتيجة إهتراء شبكات البنى التحتية التي مضى على بنائها أكثر من 20 سنة، أضف إلى عدم وجود وسائل حماية المياه من التلوث بسبب الصرف الصحي العشوائي والملوثات الصناعية والزراعية وغيرها.

يعتبر أستاذ الهيدرولوجيا والموارد المائية في الجامعة الأميركية نديم فرج الله أولا أن المشكلة الكبرى هي غياب الإستثمار الواعي منذ السبعينات وعدم وجود خطة ومشاريع كاملة للإستثمار في قطاع المياه، ثانيا ضيق السياسة المالية في ما يخص قطاع المياه و التدخلات السياسية في توظيف ذوي الكفاءات.

ويضيف فرج الله أنه يجب عدم تحميل الدولة المسؤولية الكاملة، فسرقة المياه والتعليق غير الشرعي والصرف المترف من قبل المزارعين أولا والمواطنين ثانيا يشكل عاملا أساس في هدر المياه.

وفي محاولة للحد من مشكلة المياه التي يعاني منها اللبنانيون تقيم الدولة اللبنانية عدة مشاريع أبرزها في الآونة الأخيرة سد بسري. فهل سيحل سد بسري أزمة المياه؟

من المفترض أن ينتهي بناء سد بسري عام 2024 الذي من المتوقع أن يجمع حوالي 125 مليون متر مكعب.

وستستخدم مياه هذا السد لإمداد بيروت الكبرى بالمياه وسيكلف المشروع الدولة اللبنانية 617 مليون دولار أميركي.

يرفض العديد من الخبراء البيئيين إعتبار السدود الحل الأنسب لأزمة المياه، ويؤكد أستاذ الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، رولاند رياشي، أن السدود ليست الحل الأنسب لتقليص النقص الموجود بالمياه. "السدود في دول العالم تستخدم مياهها للزراعة وليس للشرب لأن المياه تبقى راكدة لفترة طويلة وتتعرض لعوامل عديدة ما يؤدي إلى تلوثها تماما كما سدّ القرعون الذي تحتوي مياهه على سيانو بكتيريا أو "cyano bacteria". ويقول معلقا غلى دراسة فرنسبنك: "هكذا دراسات لا تبنى على أسس علمية دقيقة إنما هي تأخذ طابع نفعي يُراد منها إقناع اللبنانيين بحاجتهم للسدود". فيما يرفض مركز الدّراسات في فرنسابنك إعتبار الدراسة غير دقيقة ويؤكّد أنّها مبنيّة على الدراسات الموضوعة من قبل وزارة الطّاقة والمياه.

كذلك يؤكد فرج الله أن سد بسري ليس الحل الأمثل، قائلا: "السد الحقيقي الوحيد في لبنان هو سد القرعون أما بقية السّدود ومن ضمنها سد بسري ما هي إلا بحيرات لا تؤمن نقص المياه الحاصل".

يعتبر بعض الخبراء البيئيين أيضا أن بناء السدود في أراضي جبل لبنان ليس ملائما بسبب وجود الصخور الكلسية التي تمتص

هل يبيع لبنان مياهه الى الأردن؟

أكد مستشار رئيس مجلس النواب الدكتور علي حمدان، أنه لا تعاون جدياً بين لبنان والأردن في ما خصّ تبادل المياه والكهرباء حتى الآن. وكان سبق للرئيس نبيه بري أن أعلن في آذار الفائت أنه ناقش مع ملك الأردن عبد الله الثاني، إمكان مدّ لبنان المملكة بالمياه في مقابل استجرار الكهرباء من عمان.

لكن يبدو أن هذا الاعلان غير جدي اذ أن لا صلاحية تنفيذية أولاً لرئيس المجلس في الأمر ولا مياه فائضة في لبنان، ولأن الموضوع لم يطرح حكومياً مع المراجع المختصة في كلا البلدين.

كميّة المتساقطات (ملم)

	2016/2017	2017/2018	2018/2019	المعدّل العام
بيروت	399	483	1034	820
طرابلس	386	669	1229	820
عجلتون	575	945	1615	1100

تلوث الليطاني

أجرت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني تحليلاً لمياه النهر على مدى الثلاثة أشهر الماضية. المشكلة الأبرز بحسب نتائج التحاليل هي الصرف الصحي، حيث جاءت المعايير الجرثومية فوق الحدود القصوى المسموح بها لمياه الريّ. البوتاسيوم تركّز بقوة أيضاً وكبريتيد الهيدروجين، والعديد من المعادن. في الحوض الأدنى تتفاقم المشكلة بين نقطتي الزرارية والقاسمية، إلا أن انخفاضاً ملموساً في الجراثيم تم تسجيله في شهر أيار في 3 نقاطٍ محددة. تدني مستوى العكارة وتنظيف النهر لا يعني اختفاء مشكلة التلوث، فمياه الليطاني غير صالحة للريّ وكذلك للسباحة في العديد من المواقع.

المياه إلى جوف الأرض. 70% من صخور لبنان تعتبر صخور كارستية أي كلسية في باطن الأرض هي مغاور وفراغات تسمح بتخزين المياه. ولكن نسبة كبيرة من المياه الجوفية هذه ملوثة بسبب عدم وجود شبكات صرف صحي وإختلاط بعضها بالمياه الجوفية، إضافة إلى تلوث المياه قبل دخولها إلى جوف الأرض بسبب تلوث الهواء والتربة وعصارة النفايات بما فيها من سموم ومواد مسرطنة.

على سبيل المثال لا الحصر، إن نبع جعيتا الذي يوفر 70% من مياه الشفة لبيروت مهددة مياهه بسبب غياب شبكة صرف صحي في منطقة كسروان، منطقة تغذية هذا النبع. كما أن المياه في كسروان مهددة بسبب التوسع العمراني والمرامل. وفي ظلّ غياب الأرقام الدقيقة حول تلوث المياه تتراوح النّسب بين 70 و100%.

لبنان ليس الوحيد الذي يعاني من نقص المياه نتيجة سوء الإدارة، فهناك العديد من الدول التّي عانت أو تعاني من المشكلة نفسها مثل: ساو باولو، الصين، القاهرة، وغيرها. ولكن معالجة المشاكل المتعلّقة بالمياه ليست مستحيلة، فقد أظهرت نماذج دول أخرى مثل نيويورك طرق عديدة لإنقاذ مياهها. فقد بدأت نيويورك بمعالجة المياه من المصدر.

وقامت المدينة أيضًا بتحديث أنظمة الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في المجتمعات المحيطة بخزّانات المياه. كذلك تبدأ حماية مياه المدينة بحماية الأراضي المحيطة بالأنهار والأنهار والبحيرات والخزانات. فإذا تبنّى لبنان هذه الطّرق وإستفاد من تجربة باقي الدول ومن ثروته المائيّة يعود لبنان خزّان الدول العربيّة.

بحيرة القرعون غير صالحة للري

أظهرت نتائج تحاليل المياه تلوّث كل من بحيرة القرعون ومفيضها بالمياه العادمة الناتجة عن الصرف الصحي، حيث جاءت المعايير الجرثومية فوق الحدود القصوى المسموح بها لمياه الريّ. وإن كانت المياه صالحة للري فقط خلال الأسبوع الثالث من شهر آذار، إلا أنها ما لبثت أن تلوثّت من جديد في شهر نيسان وأصبحت غير صالحة.

يوجد أيضاً عنصر "البوتاسيوم" بتركيزات فوق تلك المسموح بها في بعض التواريخ، ما يدل على إمكانية تلوث المياه بواحدة أو أكثر من عدة مصادر نذكر منها: الصرف الصحي، المكبات العشوائية، مصانع أدوات التنظيف والصابون، والمدابغ.

تعديل بسيط لتغيير كبير؟

ماريان دحدح - لورين زهور

جملة واحدة تكاد تفتح فصلاً جديداً من الاستثمار والعمران الذي ينهش الأراضي المصنّفة زراعية ويُهدّد الأمن الغذائي تحقيقاً لمصالح شخصية. اقتضى التعديل إضافة الجملة الآتية على المادة 30 من المرسوم الاشتراعي الرقم 69 تاريخ 1983/9/9: "عند إعادة تنظيمها، بموجب مرسوم مصدّق تخضع العقارات الواقعة ضمن المنطقة للنظام الجديد بما في ذلك الأراضي التي جرى تقسيمها لأغراض زراعية على أن تخضع لكل شروط الضم والفرز". ويطاول التعديل الجزء الأخير من المادة 30 الذي ينص على الآتي:

"إذا كان طلب الإفراز يرمي إلى تقسيم العقار لغايات زراعية ويقع في منطقة غير منظّمة، لا تفرض عليه المساهمة بتقديم الأراضي مجاناً إلّا لموقع المنشآت اللازمة للاستثمار الزراعي كالطرق الزراعيّة وأقنية الري وخنادق التصريف، شرط ألّا تقل مساحة القطعة الواحدة الناتجة من الإفراز عن /10000/ متر مربع حتى وإن كانت الغاية منه إزالة شيوع. يذكر صراحة في قرار الإجازة أن القطع الناتجة من الإفراز مخصّصة للاستثمار الزراعي، ولا يجوز أن تُشاد فيها سوى الأبنية اللازمة للاستثمار الزراعي وللسكن الخاص العائلدة لمالك العقار ولأولاده وضمن معدل استثمار عام لا يزيد عن خمسة في المئة (5%)".

يؤكّد التنظيم المدني أن المادة المذكورة تحمي الأراضي الزراعيّة إذ انها لا تسمح باستثمارها بتاتاً خارج الحاجة الزراعيّة لغير مواقع المنشآت اللازمة للاستثمار الزراعي لأن تصنيف الأراضي ليس ثابتاً فهو يتغيّر وفق الحاجة والتغيّرات المستجدّة على منطقة معيّنة، أمّا الأراضي الزراعيّة فتخضع لشروطها التي لا تسمح باستثمارات غير زراعيّة.

وتؤكد دراسة أعدّها "ستوديو أشغال عامة" تحت عنوان: "العمران في لبنان: التصاميم التوجيهية وتأثيرها على الحياة اليوميّة".

إن "نسبة المناطق غير المنظّمة في لبنان تصل إلى 85% من مساحة الاراضي اللبنانية، وتتعرّض إلى إهمال اعتباطي يتمثّل بعدد التنظيمات الجزئية وكثافة القرارات غير القانونية، ما يفسح المجال لسوء استخدام السلطة على المستوى المحلّي". فيرى أن الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي وضعت عام 2004 من المجلس الوطني للبحوث العلمي بسبب عدم وجود أي تصنيف للأراضي اللبنانية آنذاك وتمّت الموافقة على الخطّة والتصنيفات عام 2009. وضعت الخطة من خلال صور أقمار اصطناعية وفق شروط معيّنة للتصنيف منها سماكة التربة ونوعيتها. أمّا التصنيفات فقسمت إلى اربعة: المناطق المدنية تشمل المدن (صور، صيدا، طرابلس، زحلة، بعلبك، النبطية)، المناطق الطبيعية التي تشمل قمم الجبال، شريط الأرز، الوديان المتصلة بالبحر وينحصر النشاط السكّاني في هذه المناطق، المناطق الريفيّة والمناطق الزراعيّة.

وقد بلغت المساحة الزراعيّة في لبنان 259433 هكتاراً عام 2016 وفق وزارة الزراعية. وتشكّل هذه المساحة 25% من مساحة لبنان وتتوزّع بنسبة 46% في محافظتي بعلبك – الهرمل والبقاع، 25% في الشمال وعكار، 21% في الجنوب والنبطية و8% في محافظة جبل لبنان. إذاً، ترتكز غالبية الأراضي الزراعية في سهول البقاع والجنوب وعكار ولا تشهد هذه المناطق كثافة سكانية كبيرة بل مخالفات بناء واستثمارات غير زراعيّة تزيد عن 5%. ففي محافظة عكار مثلاً، يشير رئيس التنظيم المدني في حلبا حسن الحاج إلى أن تعديل القانون لم يظهر أي تأثير والمشكلة تتمحور في السكن العشوائي ومخالفات البناء الموجودة قبل إقرار القانون.

لكن عملية الفرز المقرة تكاد تضيّع الأرض في ذاتها إذ إن استثمار الـ5% غير زراعي و25% للحدائق والطرق، يقلّص المساحة الزراعية نحو 30% وإذا كان التعديل يضر الزراعة في المدى البعيد لكنه حتماً سيفيد المالك. إذ يؤيّد رئيس بلدية جب جنين عيسى دسوقي النائب جمال الجراح في اقتراحه ويؤكد أن التعديل لم يشكّل أي تغيير في منطقته. "أملك أراضي عدة لكنني لا استطيع الاستفادة من التعديل إذ انني لست المالك الوحيد". وهو يعتبر التعديل مفيداً فإذا كان المالك لا يستثمر أرضه في الزراعة يمكن الاستفادة منها في استثمارات أخرى.

ويشرح الجراح سبب اقتراحه التعديل الذي يفيد بالدرجة الأولى المواطن ويقول "عند الإقدام على فرز عقار، يتم التعامل مع صاحب الملك، أي صاحب الأرض الزراعية وكأنّه يفرز للسكن. ففي حال إقدام الشخص على الفرز السكني تأخذ منه الدولة وطبيعية الحال نسبة الـ25%، أمّا في حال الإقدام على فرز الاراضي الزراعية فتبقى نسبة الاستثمار 5%".

الخلاف على السدود في لبنان.. علمي أم سياسي؟
القيسماني نموذج الانقسام

ليا الرامي - ريم الحسيني

في البلد الذي لم يشهد عودة للتيار الكهربائي منذ انتهاء الحرب اللبنانية عام 1991 من دون فهم الأسباب رغم كثرة التصريحات والتحليلات والبيانات والمؤتمرات، تصبح الملفات كلها بعيدة من المنطق ويثار جدل واسع لا يجد جهة تحسمه وتظهر الحقيقة للمواطن العادي. ويستمر الاقسام في موضوع السدود المنشأة في لبنان عموماً وسد القيسماني تحديداً، بين مؤيدين لها ومعترضين يعتبرون أنها مشاريع طواها الزمن ولا تهدف سوى الى إهدار المال العام.

دشنت وزارة الطاقة والمياه ومجلس الانماء والاعمار في 11 حزيران 2017 سد القيسماني المموّل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والذي أنشىء في سهل المفيتة - فالوغا على ارتفاع 1500 متر عن سطح البحر.

واشار رئيس بلدية فالوغا روجيه الرامي خلال الاحتفال إلى أن "السد سيوفر المياه لأكثر من ثلاثين بلدة في قضاء بعبدا، ويساعد في توفير مياه الشفة لسكان هذه المنطقة، وستكون له آثار ايجابية على المستويين السياحي والانمائي".

وأكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبد الوهاب أحمد البدر ان الهدف الاساسي من المشروع هو تحسين مستوى الحياة الاجتماعية للسكان في نحو 35 قرية في منطقة المتن العالي- قضاء بعبدا، لتوفير نحو مليون متر مكعب سنوياً من المياه الصالحة للشرب، لتلبية حاجات السكان والمساهمة في تحقيق الامن المائي الذي يعتبر مرادفاً للامن الغذائي، مما حدا بالصندوق الى المشاركة في تمويل المشروع الحيوي واسهم في تغطية حوالى 81 في المئة من تكاليفه الاجمالية".

واذا كانت التهم تلاحق رئيس "التيار الوطني الحر" الوزير جبران باسيل بتحقيق فائدة من السد، فإن باسيل يشير الى أن العمل بدأ بالسد عام 1996، وبالتالي فهو ليس ملكاً لأحد أو لأي وزير، وليس صحيحاً أن الفضل يعود له بانجازه. "ففي عام 1996 كان العماد ميشال عون في المنفى ولم نكن في السلطة. وعندما أتينا الى الوزارة وجدنا المشروع الذي أكد عليه الخبير الدولي برنار تارديه مقترحاً تغيير موقع السد. كان ارتفاع الحائط المقترح 40 متراً لكي يتسع لنصف مليون متر مكعب من المياه، أما اليوم فنحن أمام سد يبلغ ارتفاع حائطه 15 متراً ومخزونه مليون متر مكعب، ما يعني مرتين أكبر وكلفته مرة ونصف أقل. وقد نفذ المشروع بكلفة بلغت 21 مليون دولار، مع محطة تكرير، وقدرة خدمة 12 ألف متر مكعب في اليوم. وهذا يدل على الحجم الكبير للخدمة".

ماذا تحقق من الوعود في العام 2019 اي بعد عامين التدشين؟ يقول مستشار وزير البيئة شاكر نون أن سد القسماني كناية عن بركة كبيرة مقارنة بسد القرعون الذي يتسع لمئتي مليون متر مكعب. فهناك معايير تقنية لتسمية السد، والقيسماني هو سد لأن لديه ثلاثة حواجز طبيعية اضافة الى حائط.

ويؤكد أن الجدل الدائر ليس علمياً بل هو أكثر سياسي تدخل فيه الصراعات المناطقية، لأن تجميع المياه في السدود ليس اختراعاً لبنانياً. وبدل تجميع المياه ببرك ترابية معرضة للهدر وسوء الادارة، نحن نجمع في بركة مليون متر مكعب. وهذه الكمية لا تؤدي الى زلازل، وفي حال حدوث زلزال طبيعي فإنه سيحصل نتيجة أسباب أخرى غير السد لأننا لم نغيّر طبيعة الأرض. ومن ناحية تلوّث مياه شاغور حمانا، فإن البركة - السد مغلفة كلياً ولا سبيل لوصول مياهها الى نبع الشاغور. لكن اثناء العمل في السد يمكن أن تكون التربة المرتبطة ببعضها البعض جرفت بعض الوحول الى النبع لفترة قصيرة انتهت مع انتهاء العمل في السد. السد حالياً معزول نهائياً عن المياه الجوفية ولا مجال أن تتلوث مياه الشاغور أو أن تتغيّر. مياه الشاغور هي المياه الجوفية، أما السد فهو تجميع مياه الامطار والثلوج التي هي من مصدر مختلف كلياً.

وأشار نون الى أن سد القيسماني هو أحد السدود الذي دار حوله جدل، لكن أثبت أنه امتلأ وفاض بالماء وهذا دليل على نجاحه. أما سياحياً فالسدود نقطة استقطاب مع الوقت، وعلى الناس أن يقتنعوا ويستثمروا في أراضيهم المحيطة به.

ولفت الى أن المرحلة الثانية من المشروع تتضمن تأمين المياه الى المناطق المجاورة من خلال العمل على شبكات المياه الحالية والجديدة وبالتالي ربط الشبكات بمصدر المياه بدل أن ترتبط بخزانات المياه الفارغة، وهذا الأمر يتعلق بمشروع الشبكات في المنطقة وبالتالي سيوزع سد القيسماني المياه لاحقاً.

وتابع: "كنا نأمل أن تكون المياه الجوفية في لبنان بألف خير، ولكنها استنزفت بسبب الفلتان العشوائي الـ77 ألف بئر اعطيت التراخيص لها من دون دراسة علمية. هذه المؤشرات تدل على أن المياه الجوفية صارت تحت المنسوب الطبيعي. وتشكل السدود حلاً سريعاً، أما الحل الطويل الأمد فيكمن في استعادة الغطاء النباتي. تجف الينابيع من نيسان وهذه مصيبة وفي العام 2018 جفت مخازن المياه التي تغذي بيروت. وربما يصل لبنان الى مرحلة تحلية مياه البحر في حال اصبحت لديه مصادر طاقة متجددة من الشمس والرياح".

في المقابل، يؤكد الخبير الهيدروجيولوجي سمير زعاطيطي، أن سد القيسماني فاشل بكل المقاييس ولن يفيد أحداً لان بين 40% و50% من مياهه تتبخر ومبلغ 30 مليون دولار الذي انفق عليه يبقى من دون منفعة.

ويرى أن سد القيسماني المخروق القعر يمتلئ بالمياه الصاعدة عبر الشقوق والكسور الى السطح بعد امتلاء المخزن الجوفي بالكامل وقد طافت مياهه على السطح في هذه السنة العائمة بالخير. أما مياه الشطف السطحي التي يستقبلها السد في السنوات العادية، فتغور عادة في أعماق الصخر مباشرة بعد ذوبان الثلوج.

في مجال متصل، يشدد خبير في علم السموم والمياه ناجي قديح على ان مشروع سد القيسماني اثر على مياه شاغور حمانا مثلما كان متوقعاً ولم يتمكن من تأمين كمية المياه المطلوبة للقرى وهو من المشاريع غير المدروسة والتي تتعارض مع العلم والبيئة والعلوم الذي لها علاقة بالهيدروجيولوجية. واشار الى ان هذه المشاريع ما هي الا صرف اموال وتنفيعات. فمشاريع السدود تهدف الى مصالح مادية وهي خيارات سياسية غير سليمة وتطرح تحت عنوان الخيارات الفاسدة في سياسات الدولة اللبنانية.

في المقابل، أوضح رئيس بلدية فالوغا روجيه غانم أن سد القيسماني بدأ في أواخر آب 2018 توزيع نحو 3000 متر مكعب يومياً، في حين لديه القدرة على توزيع 7000 متر مكعب يوميا والاسباب تكمن في عدم إنتهاء المشروع وشبك الإمدادات الأساسية مع المناطق المجاورة لأن الدولة غير قادرة على تمويل شبكات الربط حالياً، وكلف السد أكثر مما رصد له.

ومن الانعكاسات الايجابية للسد، ارتفعت أسعار الاراضي المحيطة به خصوصاً بعد اعلان بلدية فالوغا الرغبة في انشاء حديقة عامة بالقرب منه تكون محطة لأهالي المنطقة والسياح.

22 معملاً لفرز النفايات يعمل أقل من نصفها قدرتها الاستيعابية مجتمعة تحلّ المشكلة

لورا رحال - نورا خاتون

منذ انفجار أزمة النفايات بشكل كبير عام 2015 الى يومنا هذا، فصول الأزمة تتجدد بسبب تزايد المخاطر البيئية والصحية. المواطن اللبناني يتنشق الروائح النتنة المنبعثة من النفايات والتي تستقبل الوافدين الى لبنان عبر بوابة المطار وترافقهم أينما ذهبوا. 4 سنوات مرّت على الأزمة والنفايات تتراكم، وما من معالجةٍ لها جدية وجذرية. فالحل الأفضل لجبه الأزمة يقضي بتفعيل دور معامل الفرز الذي يصل عددها الى 22 على امتداد الأراضي اللبنانية. واذا كان العدد قليلاً نسبة الى احجامها وسعتها وقدرتها التشغيلية، فإن السؤال الأبرز هو عن وضع هذه المعامل؟ وهل تستعمل وفقاً للمسار الصحيح؟

تدير وزارة التنمية الإدارية 17 معملاً للفرز، 10 منها تعمل:

- معمل الشوف السويجاني للفرز والتسبيخ قدرته الإستعابية 40 طناً في اليوم.

- معمل الشوف الأعلى للفرز والتسبيخ قدرته الإستعابية 35 طناً في اليوم. بناه إتحاد بلديات الشوف، لكنه لجأ لاحقاً الى وزارة التنمية لتوفير الدعم في كلفة التشغيل نظراً لغياب الامكانات لتشغيله، وهو لا يعمل حالياً وفق طاقته.

- معمل إتحاد بلديات الفيحاء (طرابلس) للفرز والتسبيخ توقف عن العمل مرّات عدة بسبب انزعاج سكان المنطقة من الروائح التي تنبعث منه ومن المكب العشوائي الموجود قربه. يعمل حالياً مجلس الإنماء والإعمار على تحسينه وتقوم وزارة التنمية الإدارية بتشغيله. تصل قدرته الإستعابية الى 520 طناً في اليوم.

- معمل مشمش (عكار) للفرز والتسبيخ، لا تتعدى قدرته الإستعابية الـ10 أطنان في اليوم الواحد.

- معمل زحلة للفرز والتسبيخ هو الأقدم والأفضل من حيث المواصفات. بدأ مكباً ثم تحوّل مطمراً فمعملاً للفرز تصل قدرته الإستيعابية الى 250 طناً. خصصت له وزارة التنمية الإدارية اموالاً قدمها الإتحاد الأوروبي لشراء معدات جديدة، وهو يملك مطمراً صحياً خاصاً به.

- معمل بر الياس للفرز والتسبيخ قدرته 150 طناً ويملك مطمراً صحياً. قام مجلس الإنماء والإعمار ببنائه وتدفع وزارة التنمية مصاريف تشغيله.

- معمل بلدية بعلبك للفرز والتسبيخ موّلت وزارة التنمية الادارية انشاءه بدعم من الإتحاد الأوروبي. توقف عن العمل بسبب حريق نشب فيه، وقيل وقتها أنه متعمّد. وفرت الوزارة التمويل المطلوب لإعادة ترميمه وهو يعمل حالياً بالتوازي مع أعمال الترميم والتوسيع لترتفع قدرته الإستعابية من 150 الى 250 طناً.

- معملا الخيام وخربة سلم للفرز والتسبيخ يعملان بشكل طبيعي وتصل قدرتهما الإستعابية الى 25 طناً.

- معمل قبريخا للفرز والتسبيخ يعمل بشكل طبيعي وقدرته الإستعابية لا تتخطى الـ15 طناً في اليوم.

أما المعامل المتوقفة عن العمل فعددها 7:

- معمل إتحاد بلديات جبيل قامت وزارة التنمية الإدارية ببنائه وهو فقط للفرز، ولم تتدخل بمصاريف تشغيله لأن الإتحاد تكفّل بذلك. لا تملك الوزارة أي معلومات عن إدارته وتشغيله، لكنه حالياً متوقف وفي انتظار مناقصة جديدة. قدرته الإستعابية تصل الى 180 طناً في اليوم.

- في الشمال توقف معمل إتحاد بلديات المنية الذي تصل قدرته الإستعابية الى 77 طناً، عن العمل بسبب انتهاء العقد مع المتعهد السابق في انتظارالمناقصة الجديدة وبحسب منسقة ومراقبة برنامج إدارة النفايات الصلبة في وزارة التنمية الادارية بتيل ماريديكيان، ان الاتحاد وقع في خطأ كبير لأنه كان عليه إطلاق المناقصة قبل انهاء العقد القديم لضمان استمرار في العمل.

- معمل إتحاد بلديات عكار - سرار، قيد الإنشاء بتمويل من الإتحاد الأوروبي وستكون قدرته الإستعابية 300 طن في اليوم الواحد.

- معمل إتحاد بلديات البحيرة - جب جنين أنجزت وزارة التنمية الإدارية مناقصته وسيبدأ العمل ببنائه قريباً. قدرته الإستعابية تصل الى 100 طن.

- معمل إتحاد بلديات صور توقف عن العمل بسبب فشل عملية المناقصات. عمل مجلس الإنماء والإعمار على تحسينه وسيعاود العمل قريباً.

- في قضاء النبطية توقف معمل أنصار عن العمل لأنه صغير جداً ولا تتخطى قدرته الـ10 أطنان في اليوم.

في مايخص معمل إتحاد بلديات الشقيف النبطية، تشير ماريديكيان إلى أن "عمل هذا المعمل تقريباً 10 أشهر قبل ان يتوقف لعدم وجود مطمر صحي قربه. تظاهر الأهالي ضد وجوده، لأنهم لا يعلمون أن دوره يقتصر على تقليص كمية النفايات التي ستذهب الى المطمر الى أسباب سياسية أخرى أدت الى إقفاله". تعمل الوزارة اليوم على إعادة تشغيله وإنشاء مطمر صحي وتحسين قدرته الإستعابية التي تبلغ 250 طناً.

لوزارة البيئة أيضاً حصة في معامل الفرز، فهي تدير ثلاثة، أولاً معمل الكورال للتسبيخ قدرته الإستعابية تصل الى 300 طن لكنه لا يعمل بقدرته الكاملة، ومعمل العمروسية للفرز لا تتعدى قدرته الإستعابية الـ700طن في أحسن حالاته رغم ان دفتر الشروط نص على 1250 طناً يومياً لكن هناك 4 خطوط فرز مهترئة. وهناك ايضاً معمل الكرنتينا، علماً أن هناك 5 خطوط فرز مهترئة فيه، لذا لا تتخطى قدرته الـ800 طن. دفتر الشروط نص على فرزه 1350 طناً يومياً، وفي غياب الفرز الكامل تحوّل النفايات الى الطمر في برج حمود.

يبقى هناك معملان يداران بشكل خاص من البلدبات، الأول هو معمل حبالين جبيل الذي كان في البداية مكباً للنفايات ثم تحول معملاً للفرز والتسبيخ. تصل قردته الإستعابية الى 77طناً، لكن تبين ان بعض النفايات التي تأتي الى هذ المعمل ترمى في مجرى النهر قربه، مما أدى الى تلوّث مياهه. وقد اعلن مجلس الوزراء في العام 2016 إقفاله لأنه أدى الى تلويث مياه الآبار الإرتوازية تحته، اضافة الى فشل البلدية في إدارته. أما المعمل الثاني فهو معمل إتحاد بلديات الزهراني - أبو الأسود الخرايب الذي بدأ العمل فيه قبل مدة قصيرة.

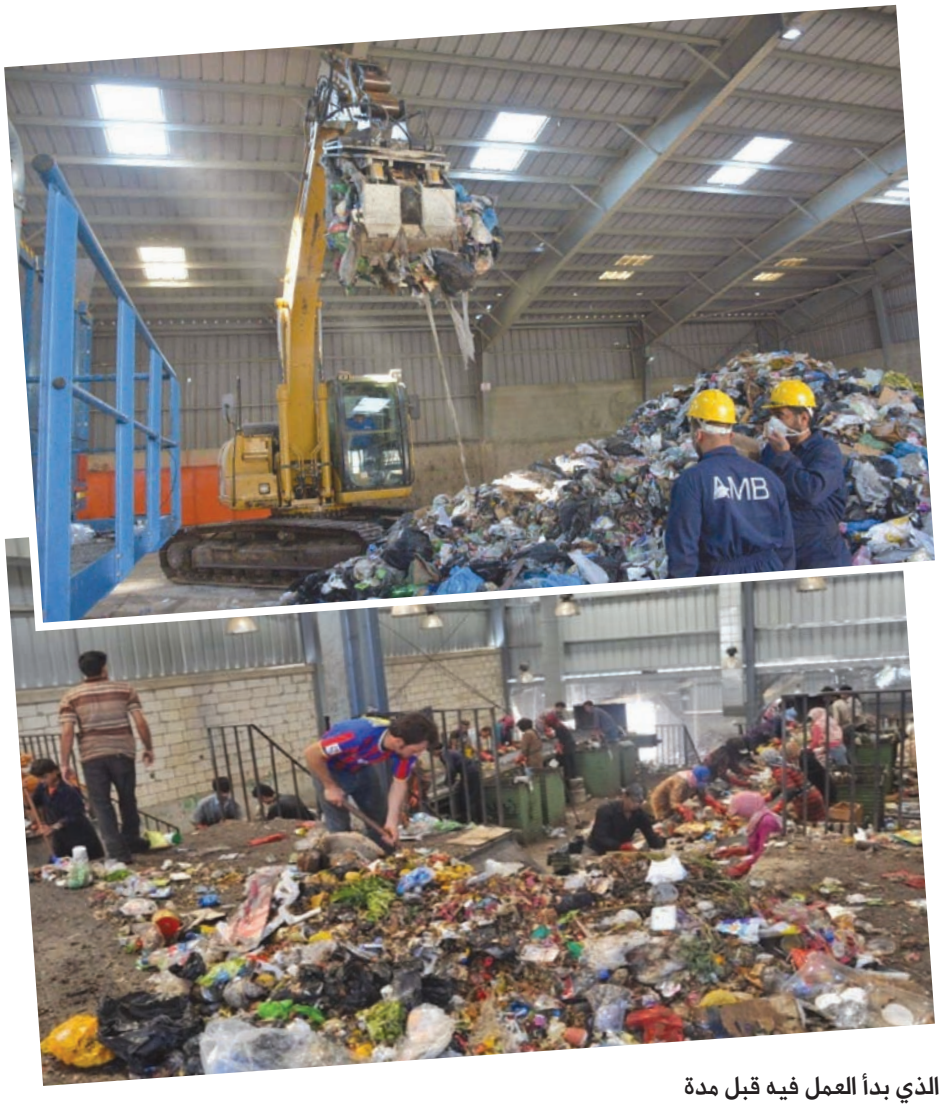

دور وزارة البيئة

المفاجئ في هذا الملف، أن وزارة البيئة لم تكن موافقة على معظم المعامل التي تم بناؤها ولم تتم استشارتها ولم تعط موافقتها، كما يقول المسؤول عن ملف النفايات في الوزارة الدكتور بسّام صباغ: "وزارة البيئة ليس وزارة تنفيذية تستطيع فرض سلطتها على الارض، بل هي وزارة استشارية. ثمة جهات كثيرة تتخطانا في هذا الموضوع وتخالف القانون. قانونياً إذا رفضنا هذه مشاريع من المفروض أن تتوقف، لكن في حالة لبنان يختلف الوضع تماماً".

وتخطي وزارة البيئة تم من الوزارات الاخرى كما من السياسة الحكومية في غياب موازنة وكافية لتتابع هذه المعامل وهذا المشروع في المجمل. على عكس وزارة التنمية الإدارية التي تقوم القوم الدولة بتزويدها المال من خلال إعطائها الموازنة التي تطالب بها سنوياً اعتماداً على الحسابات التي تقوم بها الوزارة، أي 25 دولاراً للفرز للطن الواحد و15 دولاراً للتسبيخ".

تناقض في الأرقام...

المشروع الذي تعمل عليه حالياً وزارة التنمية الإدارية في مكتب إدارة النفايات الصلبة لمعالجة أزمة النفايات، يقوم على أهداف محددة تكمن في إعادة تدوير 10% من المواد غير العضوية القابلة لإعادة التدوير، تسبيخ 20 في المئة من المواد العضوية وطمر 35 في المئة من مجموع النفايات الواردة. لكن هذه النسب التي تعمل عليها الوزارة، تناقض معطيات خبراء البيئة بشكل كبير.

فوفق الخبيرة سمر خليل، فإن 53% من المواد العضوية يمكن تحويلها الى التسبيخ، 35% من المواد غير العضوية يمكن فرزها وفقط 12% من النفايات الخطرة، مثل نفايات المستشفيات والادوات الإلكترونية السامة تحوّل للطمر أو الحرق. وأكدت أنه "في حال التزام هذا النظام بشكل صحيح، يمكن أن تعالج هذه المعامل حوالى 80% من النفايات في لبنان". وفي حال اللجوء الى المحارق، شددت خليل على أنه من الضروري أن يكون هناك فرز أوّلي من المصدر وفرز في المعامل، إذ أن هناك أنواع نفايات يجب الا تحرق لأنها تصبح مواد سامة وتؤدي الى أمراض خطيرة.

"مش مهم العدد المهم الاستيعاب"

تؤكد خليل ان عدد معامل الفرز ليس مهماً، بل الأهم هو كمية معالجة النفايات لكل معمل بحسب قدرته الاستيعابية. ووفق المعلومات المتوفرة، إن القدرة الاستيعابية للمعامل الموجودة والمتوقفة عن العمل والتي يتم التخطيط لبنائها تصل الى 7750 طناً مقارنة بـ6500 طن من النفايات المنتجة، ما يعني أنه لو تمت ادارة هذه المعامل وتشغيلها بشكل صحيح لاستطاعت أن تحل أزمة النفايات، لأن قدرة معالجتها أكبر من كمية انتاج النفايات.

تعمل وزارة البيئة مع الوزير فادي جريصاتي من جديد لاعادة تفعيل دور هذه المعامل من خلال خطة جديدة لم تبصر النور حتى الآن. وبحسب الدكتور صبّاغ "ليس هناك الكثير من الأمور الجديدة، فهذه الخطة تحمل في خطوطها العريضة مواقع للنفايات، وكيفية تمويل معالجة النفايات وأموراً أخرى".

هذه النقاط وغيرها ستعلن في خطة الوزارة، لذا فهي غير مخوّلة، كما قالت، أن تقدم تفاصيل عنها قبل أن تصدر رسمياً في مؤتمر صحافي في الأيام المقبلة.

◄ je ne dépends pas complètement d'instagram. A mon avis, on a toujours besoin d'une rentrée fixe pour plus de stabilité, je travaille en PR et marketing ».

En fait, Instagram fonctionne sur un marché biface. Son business model est basé premièrement sur un service offert pour l'utilisateur. Le fil d'actualité de l'utilisateur est personnalisé, seules les publications qui l'intéressent s'affichent.

D'autre part, Instagram propose un service pour les entreprises et les marques, afin de commercialiser leurs produits et créer le plus de visibilité possible sur les réseaux sociaux. La marque sélectionne la clientèle que veut cibler, et les algorithmes d'Insta proposent un tri de population. En contrepartie, l'utilisateur cède le droit à Instagram de collecter et utiliser ses données personnelles pour ensuite les partager avec les entreprises appartenant à Facebook, aux prestataires de services et aux publicitaires.

En très peu d'années, Insta est capable de contrôler les idées, les émotions et le comportement des récepteurs.

Sous la férule de l'image

« Nous sommes dans un siècle de l'image. Pour le bien comme pour le mal, nous subissons plus que jamais l'action de l'image» Gaston Bachelard (philosophe). C'est vrai que l'image vaut mille mots puisqu'elle peut nous affecter émotionnellement, physiquement et psychologiquement. Si nous voyons une image ou une vidéo, celle-ci restera le plus souvent avec nous plus longtemps que les mots écrits. Les images peuvent être puissantes. Les gens ont utilisé des images pour communiquer des sentiments et des histoires depuis la nuit des temps. Selon le psychologue et professeur de psychologie à l'université de Californie Albert Mehrabian, 93% des communications sont non verbales.

Lama Hamdoun, psychologue et praticienne en santé mentale, explique : « De nombreuses psychopathologies et troubles sont liés à l'exposition aux médias sociaux. Par exemple, les étudiantes sont extrêmement vulnérables à l'impact que les médias sociaux peuvent avoir sur leur image corporelle lorsqu'elles développent une attitude envers leur corps en fonction des images auxquelles elles sont exposées quotidiennement. De nombreuses études montrent qu'il existe un lien entre l'augmentation récente du taux de troubles de l'alimentation chez les femmes et la forte exposition aux médias sociaux. »

En effet, et selon « The Journal Of The Academy Of Nutrition And Dietics », les recherches ont montré que les personnes les plus accros aux réseaux sociaux ont un risque de 2.2 à 2.6 fois plus élevé d'être sujettes à un trouble de comportement alimentaire comme l'anorexie ou la boulimie.

Selon Lana, l'image est très importante, « Je pense qu'il y a récemment un retour à la positivité du corps, s'aimer, se sentir bien, travailler vers une vie plus saine mentalement. Je pense qu'il est très important de réduire l'importance de l'image qui a un impact considérable avec toutes les plateformes visuelles, et à mon avis il faut savoir comment éviter les méfaits d'Instagram pour pouvoir profiter de son utilité et de ses différents atouts. »

Comme l'indique la psychologue, les impacts négatifs des plateformes de médias sociaux incluent des problèmes tels que des niveaux accrus de dépression et d'anxiété, une mauvaise qualité de sommeil, un mécontentement vis-à-vis de l'image corporelle, la cyberbullying et le FOMO. « L'effet FOMO (ou la crainte de passer à côté) est l'un des impacts négatifs des médias sociaux qui se répand actuellement entre les gens. Il s'agit du sentiment d'anxiété qu'un événement excitant ou intéressant puisse actuellement se produire ailleurs et que la personne craint de passer à côté de cette excitation. Ce sentiment est souvent stimulé par les publications sur les réseaux sociaux. » Explique-t-elle.

Les influenceurs reflètent souvent une connaissance d'un secteur particulier qui suscite l'intérêt des gens et leur attire l'attention. Ils montrent principalement qu'ils mènent une vie séduisante et qu'ils affichent une image fascinante et réussie qui encourage les gens à vouloir changer leur vie pour ressembler au style de vie et à l'image du blogueur. Cela peut être lié à la théorie de l'apprentissage social, théorisée par Albert Bandura, suggérant que les gens apprennent les uns des autres, via l'observation, l'imitation et la modélisation.

« Bien sûr, trop de luxe peut affecter les gens. Je comprends que moult personnes pourraient percevoir ma plate-forme comme « life goals », mais à la fin de la journée cela fait partie de mon travail. Ce n'est pas virtuel seulement ni parfait tout le temps. Vous devez mettre tellement de vous-même, vous devez toujours être connecté et voir ce que les autres font », souligne Lana.

Cette exposition permanente et quotidienne aux vies virtuelles pseudo parfaites des bloggers peut conduire certains à de dangereuses conséquences.

La toxicomanie est l'une de ces conséquences, comme l'explique Hamdoun : « Cette maladie fait généralement référence à un comportement compulsif qui a un effet négatif sur la vie fonctionnelle des individus. La personne concernée se sent obligée de faire certaines activités si souvent qu'elles deviennent une habitude néfaste, qui interfère ensuite avec d'autres activités importantes telles que le travail ou l'école. Une des raisons pour lesquelles nous sommes devenus dépendants des médias sociaux est que cela aide à la communication de la révélation de soi qui stimule les centres de plaisir du cerveau, un peu comme le sexe et la nourriture le font, selon une étude réalisée à l'Université Harvard en 2011, et publiée dans les Actes de l'Académie nationale des sciences. »

L'exposition excessive et extrême aux médias sociaux peut être liée au développement de l'anxiété, du trouble obsessionnel compulsif, de la dépression et des troubles de l'alimentation. « Certaines personnes peuvent même se sentir suicidaires au sujet de leur propre vie si elle n'est pas aussi «parfaite» que celles qu'elles voient sur Instagram. »

Si les médias sociaux ne sont pas gérés correctement, ils peuvent devenir une dépendance qui peut prendre beaucoup de temps et affecter leur travail et leurs relations. Cela peut également affecter leur bien-être psychologique. Une personne peut surmonter cette dépendance en reconnaissant cette dépendance, en cherchant une thérapie et en créant une vie plus équilibrée. Certaines mesures peuvent être prises pour traiter ce problème, en évaluant la dépendance, en surveillant leur temps en ligne et en réduisant progressivement ce temps, en décidant combien de temps les médias sociaux semblent raisonnables et en développant des habitudes saines pour les médias sociaux. En outre, il est encouragé de trouver un loisir pour occuper son temps libre et explorer de nouveaux moyens efficaces de s'exprimer et d'augmenter son estime de soi.

Aujourd'hui, les influenceurs sont devenus les nouvelles stars du web et les leaders d'opinion, qui envahissent et maitrisent les réseaux sociaux pour le grand bonheur des marques. Ces dernières introduisent à leur tour les influenceurs dans leurs stratégies de marketing et de communication, pour assurer la promotion de leurs campagnes, produits et services. L'objectif de tous les instagrameurs : faire croitre leur communauté et faire valoir un nombre de followers suffisamment important, pour attirer les marques, puisqu'ils représentent une mine d'or pour toute entreprise désirant accroitre son nom. Mais à cause de ce type de platforme, est-il devenu plus important de mettre en scène sa vie que de la vivre ? Toutes ces stratégies ont rendu le récepteur prisonnier d'une vie virtuelle euphoriquement parfaite, où l'image règne et domine ce monde presque fictif, en laissant derrières nombreux dégâts.

Instagram: La Dictature De L'Image

Tala Jammoul, Rim Saad

Comment peut-on devenir un « influencer » avec une carrière brillante ? Prendre une photo, choisir un filtre, taguer la marque, mettre des hashtags, ajouter des légendes... poster! Dans un monde accro au digital, plusieurs nouvelles professions ont vu le jour ces dernières années. Les réseaux sociaux ont donné un pouvoir énorme à l'image. Selon InfluencerDB, plus de 500 000 influenceurs actifs opèrent uniquement sur Instagram, la plate-forme qui a vu un essor impressionnant avec plus d'un milliard d'utilisateurs mensuels. Entre loisir pour certains et « business » pour d'autres, Instagram a un impact énorme sur les vies des connectés. Afin de comprendre en quoi « Insta » représente une nouvelle forme de culte de l'image, nous allons plonger dans ce monde et comprendre les mécanismes et les dessous de ce marché assez juteux.

Il y a 9 ans, étudiante en économie, elle décide d'entrer en lice en ouvrant les portes de son armoire au monde entier, pour partager son amour pour la mode, l'écriture et le business. Lana El Sahely, 29 ans, entrepreneuse libanaise, a lancé son propre blog « larmoiredelana », et depuis, son succès ne cesse d'accroitre.

« Comme toute autre plateforme sur laquelle j'ai été active, j'ai dû aussi créer une page insta. Tout a commencé comme un passe-temps, je voulais écrire et partager mes pensées, mais j'avais dès le début une vision business ». Comme plusieurs autres blogueurs, Instagram a permis à Lana El Sahely de déclencher sa carrière, et de se frayer une place au soleil. Des collaborations avec Bassam Fattouh, Dior, Nike, Fendi et plusieurs autres grandes marques lui ont permis de récolter 313k de followers accro à la « Mode, Beauté & Bien-être. »

D'un loisir à un business

Lorsqu'une page insta atteint un seuil élevé d'abonnés, les marques sollicitent le/la blogueur(se) pour des fins « marketing ». Cette collaboration s'applique à travers un certain pourcentage de réduction sur les produits, et en contrepartie les produits sont commercialisés sur la page du blogueur.

« Lorsque vous commencez à avoir de plus en plus de followers et de personnes qui interagissent avec vous, de plus en plus de marques veulent collaborer avec vous. J'ai l'habitude de collaborer avec des banques, des institutions, des entreprises, des universités… C'est ainsi que vous gagnez de l'argent sur les médias sociaux. » Indique Danielle Hatem Abi Nader, ou « DDoesBusiness ». Expliquer la situation actuelle du secteur immobilier, décortiquer l'état du tourisme au Liban, lister les marques de luxe les plus rentables au monde... Sa page vulgarise les concepts économiques pour toucher une grande population : « Je transforme le message que je veux envoyer en une image, un texte, une histoire ou une vidéo informative et je le poste sur Instagram ».

L'armoire de Lana opère différemment : « Nous fixons les prix, et nous travaillons sur des projets à long terme. Ce sont les marques qui prennent l'initiative, nous contactent pour des collaborations, ou bien nous proposons des idées innovantes qui attirent généralement les collaborations.

Mais ce n'est pas toujours le cas. Lancer une page sur les réseaux sociaux ne rime pas nécessairement avec profit. Pour cet amateur de chocolat qui a ouvert la page « Jane Au Chocolat », son compte n'était pas à un but lucratif : « J'ai commencé il y a 3 ans, pour le plaisir sachant que j'aime les desserts et j'aime beaucoup prendre des photos, puis les restos ont commencé à me contacter pour des collaborations… et voilà! », explique Jane Naami.

Selon Influencer Marketing Hub, dans leur « Benchmark Report : The State of Influencer Marketing 2019 », le marketing d'influence a continué d'accroitre en tant qu'industrie ces dernières années. Il s'agissait d'une industrie de 1.7 milliards de dollars en 2016, puis 3 milliards de dollars en 2017. La croissance s'est maintenue à 4.6 milliards de dollars en 2018 et devrait poursuivre sa trajectoire croissante cette année pour devenir potentiellement une industrie de 6.5 milliards de dollars.

Toutes les collaborations ont permis à Lana El Sahely de mener une vie luxueuse. Instagram lui a permis de gagner sa vie, mais aussi grâce à sa présence hors-ligne dans les évènements, le styling des vitrines et son E-shop à travers lequel elle vend des pièces de collaboration.

Mais cela n'est pas le cas pour DDoesBusiness : « Honnêtement, je ne gagne pas encore ma vie grâce à ma page. Mais je dirige aussi l'entreprise familiale en même temps, c'est en quelque sorte mon backup financier. » Mais Danielle espère gagner encore plus en mettant plus de temps et d'effort dans sa page.

Même son de cloche pour Jane : « Les restaurants, les agences, les marques… me contactent dépendamment de leur besoin et de leurs projets. Mais financièrement, ►

E-payment: The future of commerce

Ryme Alhussayni, Lea El Ramy, Hanady El Mashtoub

BEIRUT: While the number of Fintech startups founded in Lebanon each year has been on the rise, many Lebanese remain wary of processing payments online.

With only 4 percent of the population using a form of e-payments, it becomes clear that people still favor cash transactions over those conducted online.

According to Ramzi Saboury, COO at the financial institution Areeba, the majority of Lebanese still lack trust in online payment due to various factors.

While the reliance of the government on paper money is a contributing factor for the low percentage of online payments, people's minimal knowledge on the matter is another factor that reduces their interest in testing and experimenting with e-payments, Saboury explains.

"Some individuals are not aware of the cost of cash and the risk it presents," Saboury notes.

This is why Areeba has been focusing its efforts on raising awareness about the benefits of cashless transactions.

Beyond releasing updated e-cards to crack down on electronic crimes and protect consumers, the company has also launched a number of awareness campaigns to further familiarize people with the concept of digital payments.

"We launched several campaigns to explain why it's important to find an alternative for cash," Saboury says. "We shared with traders the problems associated with the use of cash and we organized seminars to discuss e-payments."

The awareness campaign left a huge impact on participants. The number of attendees who started using e-payments following these campaigns increased by more that 300 percent.

"It's known worldwide that e-payments help boost a country's economy given that the cash transactions transfers between banks and ATM machines represent a burden for the central bank," Saboury added.

Aside from the private sector's efforts to increase online payments, the public sector has also been contributing to achieve that same end.

The central bank has recently developed incentives with the banking sector to encourage citizens to pay online by offering them complimentary and e-payment services.

It has also upgraded its payment system to create a proper and reliable infrastructure that allows clearing and settlement services.

Moreover, the government is also considering rolling out a digital currency.

According to sources close to the central bank, a proposal is currently under works to launch a digital currency controlled by the state or the central bank.

The sources explained to Annahar the process: The user usually has two bank accounts, a current and saving account. The process of integrating the digital currency will involve adding a third digital account to the present ones.

This will be available for retailers and public sector institutions.

"We have a well built and well-protected payment system in Lebanon. Whoever wants to deposit money here knows that the system won't fail," Tarek Zebian, Director of Research and Communication at the Capital Markets Authority, said.

◄ American University of Beirut, the Lebanese American University, and Notre Dame University.

Those arrested were accused of issuing fake diplomas in return for a specified amount of money.

Following the crack down, investigations revealed that the suspects issued forged diplomas using the help of employees from the Ministry of Education.

Accordingly, the Minister of Education Akram Chehayeb took several measures to counter those attempts, including revamping the ministry's body of employees.

Additionally, the government has enacted a number of anti-forgery laws to limit this trend.

Ali Samaha, a Beirut based lawyer, explained to Annahar the different categories of forgery charges: a forgery carried out by a governmental body or public institution is considered a felony, which results in a three-year prison sentence.

Meanwhile, those carried out by private universities are considered a misdemeanor and ensue a three-month prison sentence.

Nonetheless, the efforts of the public sector to fight corruption alone is not enough.

According to Yvonne Haddad, Director of Registrar at Antonine University, universities must do more from their end as well.

Haddad explained that a diploma should pass through a number of stages before it gets approved and issued by the university.

In Antonine University's case, the graduating student's file passes through a number of departments, including the admissions' office, before reaching the president's office for the final signature.

This process, according to Haddad, decreases the chances of a forged degree being issued.

Electronic governments: Enhancing administrations' efficiencies

Shadi Saab, Lara Abi Rafeh

BEIRUT: A seventy-year-old man struggling to catch his breath and another ill individual slowly pacing while standing in line are not a surprising sight for anyone who happens to have some paper work to finalize at one of the government's administrations. But this nightmare that includes long queues and ever-lasting waiting hours has a solution: introducing e-government.

What is e-government?

An electronic government (e-government) is defined by the United Nations as an online platform that offers governmental services. It allows governments to digitally exchange information with citizens through the use of information and communication technologies (ICTs).

The adoption of e-government helps in reducing both financial costs and transaction times. It allows a government to become more efficient, provide better services, and effectively use its resources across various public sectors.

Is it time for Lebanon to adopt an e-government?

According to the UN e-government readiness index, Lebanon lags all GCC countries and slightly outranks only Egypt and Jordan in the Middle East.

"We aren't ready yet for the adoption of an e-government due to both the authorities and citizens' lack of awareness on the subject," MP Nadim Gemayel said.

Gemayel outlined the main factors that have slowed down the process of digitalizing the state's ministries. Those include the lack of coordination and unity in data distribution among ministries and the huge cost of the program's implementation.

According to Amer Syagha, ICT project manager at the Office of the Minister of State for Administrative Reform (OMSAR), it would cost around $150 million to roll out comprehensive e-government services. The amount covers the costs of programming, employee training, and infrastructure.

What are the pros and cons of having e-government?

According to Gemayel, adopting e-government services would streamline governmental services, increase transparency, and attract local and foreign investments. It would thus boost citizens' trust in the government while contributing to economic growth.

The only possible downside of implementing e-government lies in security risks, Gemayel explained.

"In case we didn't have the ability to protect and secure our information, we will be facing severe problems especially if the data got unlawfully accessed", he said.

Nonetheless, Gemayel explained that this could be avoided if a clear framework on who has access to what is adopted.

How e-government services contribute to Lebanon's economic growth?

Echoing Gemayel's call for the importance of digitalizing government services, Maya Jahjeh, project manager at OMSAR, explained that adopting e-government might result in a boost to economic growth.

Nonetheless, the adoption of e-government is not the only improvement needed to help boost Lebanon's economy, which is currently reeling under the burden of an enormous public debt.

Roger Melki, a Beirut based financial expert, stressed on the need for the implementation of drastic reforms in different sectors to "create an efficient business environment that leads to economic growth".

In the meantime, the adoption of e-government might ease the situation, he said.

Jahjeh added that a plan to roll out e-government services is already being drafted and is "expected to be completed by the end of the fourth quarter of 2019".

Counterfeit diplomas: An ongoing issue in Lebanon

Sabine El Sabeh, Dyma Toufeili, Fares Shaker, Nagham Yehya

BEIRUT: Graduation season is right around the corner. While some students have worked hard to earn their degree, others have never set foot in a classroom and spent an average of $4,000 to receive the same exact diploma.

Although several initiatives have been taken to counter the issuance of fake university degrees, it remains an alarming problem in the country.

"In Lebanon, we have around 45 universities," Amal Harb, a social studies expert, told Annahar. Harb explained that the existence of "too many" universities makes it hard for the government to control or monitor all that goes on in these organizations. This results in the rise of corruption in educational institutions.

In previous years, seven arrest warrants were issued against individuals from various Lebanese universities, including: the ►

◄ est apparue particulièrement après la guerre dévastatrice menée par Israël au Liban en juillet 2006, qui a laissé des millions de Libanais dans un traumatisme direct et indirect plus ou moins grave. Cette organisation Libanaise est à but non lucratif et cherche à promouvoir une éducation de haute qualité dans les programmes d' EMDR. L'organisation confirme que le but essentiel est de sensibiliser la société libanaise et le monde arabe à travers des conférences et des campagnes de sensibilisation diffusées sur les médias sociaux. De même elle œuvre à développer des projets sociaux et humanitaires visant à soutenir un très grand nombre de personnes ayant besoin d'un traitement psychologique. Beaucoup d'autres organisations et centres spécialisés offres des soins psychologiques au Liban tel Soul Spa spécialisé dans la thérapie alternative telle la programmation neurolinguistique, le yoga, la méditation...

La programmation neurolinguistique

Une autre forme de thérapie psychique intitulée PNL, Programmation Neurolinguistique qui fait référence à votre neurologie. Linguistique se réfère à la langue; la programmation fait référence à la façon dont fonctionne le langage neuronal. En d'autres termes, apprendre la PNL, c'est comme apprendre la langue de son esprit. Selon Farida Najjar, maître praticienne en en NLP , hypno thérapeute et psychologue chacun a sa propre perception et voit les choses d'une manière différente selon son passé et ses expériences. Dans les mêmes situations chaque personne réagit différemment. Nos arrières pensés évitent tout ce qui est inconnu et l'on se dirige vers ce qui est familier et connu. La PNL c'est une méthode qui aide le patient à sortir de sa zone de confort.

La PNL est particulièrement efficace pour résoudre des problèmes ponctuels : se remettre d'une rupture ou d'un deuil, préparer un examen, résoudre un blocage précis, sortir d'une série d'échecs, prendre la parole en public... Elle permet aussi d'affronter certains problèmes de santé ou de somatisation, les troubles d'une crise d'identité ou encore de se sentir plus à l'aise en société. Ses outils peuvent être utilisés seuls, mais ils sont souvent intégrés dans un processus global choisi par le thérapeute.

Le rire désamorce la colère

De la thérapie psychique à la thérapie alternative. Le yoga une méthode aussi efficace qui nous aide à prendre soin de notre santé mentale, car d'abord c'est un genre de sport qui aide à se débarrasser du stress, à se concentrer et rester longtemps (1h et demi) détaché de tout ce qui nous entoure. Une force mentale et physique, est assurée dans une ambiance de calme et de sérénité. Le patient maitrise son corps, ses mouvements, son rythme et son souffle. Le yoga peut guérir tout ce qui est en relation avec le stress (douleurs de tête, du dos, des mains, même la migraine). Soulignons que les cas extrêmes ne sont pas inclus puisqu'ils ont besoin d'un traitement spécifique. ''Parmi les différents genres de yoga on trouve le yoga du rire. Cette méthode augmente l'endorphine dans le corps, donc donne un sens de bien-être et aide à se débarrasser du stress'', assure madame Randa Abd El Khalek , propriétaire de Soul SPA, et ajoute ''le rire désamorce la colère, les conflits et l'auto blâme''. Dr Abd El Khalek assure que ce genre allège les émotions pénibles '' d'une part le rire neutralise les sentiments d'anxiété et de tristesse et nous aide à libérer d'autres émotions intenses, tel que le chagrin. D'autre part cette méthode de yoga augmente également notre niveau d'énergie''. En effet, l'humour nous aide à prendre les choses moins au sérieux et à accéder à un autre point de vue. Lorsque nous sourions, les niveaux de cortisol (l'hormone du stress) diminuent,par conséquent, le rire augmente notre résistance au stress. Plus de joie et de plaisir signifie moins de stress.

L'huile de CBD : la nouvelle star

L'huile de CBD (Cannabidiol) est l'essence de la marijuana et est produite à partir de feuilles de chanvre mais ne fait pas « planer » les consommateurs. Ce produit qui est bien connu et très recherché, n'est pas encore vendu dans des pharmacies libanaises. La CBD a été testée scientifiquement et a prouvé son efficacité assure Dr Greije. Selon cibdol.fr les cannabinoïdes présents dans le cannabis sont similaires à ceux produits naturellement par le corps. L'huile de CBD a subi beaucoup de tests qui montrent ses avantages mais avec des doses bien précises. Il est utilisé pour compléter le traitement de différentes maladies, comme la douleur chronique, cancers et épilepsie chez l'enfant et agit comme anti-inflammatoire. De plus, elle améliore les cycles du sommeil et réduit l'anxiété et le stress. On peut prendre l'huile de CBD, en capsules, par la bouche, ou même vaporisé.

La thérapie par LSD :

Trip, goutte, acide ou LSD (Lysergic acid diethylamide), un hallucinogène puissant, dont la consommation est appelée un trip (ou voyage) . C'est-à-dire une drogue qui peut altérer la perception qu'a une personne de la réalité et qui peut modifier de manière importante ses sensations. La plupart des substances psychédélique sont considérées comme illégales dans de nombreux pays et qu'elles doivent être administrées sous supervision médicale. Mais pour le LSD son usage est répandit rapidement et est devenu légal comme aux États-Unis. Des défenseurs pour les drogues psychédéliques, promouvoir l'idée d'utiliser de très petites doses de drogues comme le LSD vu qu'elles pourraient aider à soigner des problèmes de santé mentale mieux que n'importe quel autre traitement disponible. De même ils trouvent que le LSD doit être encore légalisé pour la recherche scientifique et être inclue dans de nouvelles approches pour le traitement de diverses maladies chroniques. Notons que le LSD présente des effets négatifs, ce qui montre qu'il n'est pas un usage thérapeutique. En cas de consommation qui est déconseillée, des effets physiques apparaissent comme les battements de cœur accélérés, tremblements et beaucoup plus. De plus, il y'a ce qu'on appelle le « Bad trip » ou le « mauvais voyage » qui se produit au début comme au milieu du trip, accompagné par des crises d'angoisses, et des hallucinations terrifiantes. Alors la question qui se pose là : LSD est-il vraiment un usage thérapeutique? Enfin, le LSD peut être vendu sous forme de poudre ou de capsules. Les cristaux de LSD peuvent également être dissous dans un liquide. Certains laissent la goutte se diffuser sous la langue. Mais c'est une pratique risquée car le LSD abîme les dents.

Troubles bipolaires, schizophrénie, … Les souffrances mentales sont nombreuses et diverses et restent encore un sujet tabou. Les recherches en cours ont pour but d'améliorer la compréhension de ces troubles et d'en faciliter la prévention et le traitement. Investir dans sa santé mentale n'est pas une perte de temps, c'est un must. Comprendre et apprendre à vivre avec ses angoisses est garant d'une vie stable et heureuse.

De la thérapie classique aux nouvelles techniques thérapeutiques

Marianne Dahdah, Lauren Zouhour

Elle vous accueille avec un grand sourire, qui illumine tout son visage. Elle croque la vie à pleine dent. Pourtant Noura, 24 ans, est diagnostiquée bipolaire. « Je passe par les phases maniaques et dépressives en un laps de 24heures. Il est 8 heures du matin, on est donc en phase maniaque : je suis bien, avec une énergie titanesque et un bonheur absolu. » Mais cette euphorie matinale se transforme la nuit en un vrai cauchemar. L'angoisse commence à augmenter crescendo accompagnée d'un sentiment de tristesse. Noura n'est pas un cas isolé. Selon la Fédération pour la Recherche sur le cerveau- FRC- 1.5% de la population mondiale est atteinte de troubles bipolaires, avec une prévalence de 10 à 15% de suicide.
On entend beaucoup dire: La santé est le trésor de la vie, considérant que la santé physique est la priorité. Mais avons-nous pensé à prendre soin de notre santé mentale ? La santé mentale est essentielle pour l'équilibre interne, la joie et la réussite. Sans une bonne santé mentale, la personne ne peut jamais atteindre ses buts. Le proverbe arabe disait « l'esprit sain dans un corps sain » mais les nouvelles études prouvent que pour un corps sain, notre esprit, nos pensées doivent êtres sains aussi. En effet notre santé mentale influence toute notre vie même la santé physique. La définition moderne de la santé psychique c'est que la personne développe ses capacités au maximum et utilise son potentiel pour atteindre ses buts et avoir une vie complète sur tous les niveaux : personnel, pratique, professionnel, relationnel, social et émotionnel.
La santé psychique, un sujet récemment lancé dans notre monde arabe accompagné de quelques campagnes de sensibilisation qui montrent l'importance de la santé mentale. L'enquête porte sur la transition notable de la thérapie classique aux nouvelles techniques thérapeutiques.
Comment choisir la meilleure thérapie : EMDR , PNL , yoga , l'huile de CBD et la thérapie par LSD ? Tour d'horizon sur ce monde qui semble mystérieux et incompréhensible pour la majorité.

Déconstruire les clichés de la société

La thérapie classique consiste à créer et à développer un climat dans lequel, la personne explore ses désirs, ses problèmes etc… Mais aujourd'hui nous avons dépassé la thérapie classique pour plonger dans des nouvelles thérapies surtout les thérapies psychiques qui représentent une grande importance dans les pays

arabes comme le Liban.
L'université Antonine par exemple a pris part dans la prise de conscience par rapport à la santé mentale, par l'exécution d'un évènement du 4 au 7 mai 2019. Sous le titre ''la semaine de la santé mentale' 'l'université a déconstruit les stéréotypes pour lutter contre les discriminations en aidant les étudiants à confronter et à accepter la différence. Un évènement visant à inciter les étudiants à surmonter les difficultés mentales pour arriver à leur but académique et oser demander de l'aide dans un environnement sécurisé. ''Les étudiants n'améliorent pas uniquement leurs compétences académiques mais également leurs compétences sociales telles l'intelligence émotionnelle et relationnelle " assure le thérapeute psychologique à l'université Antonine M. Fadi Al Halabi .

Comment choisir la meilleure thérapie?

Face à la diversité des thérapies psychiques, on ne sait pas toujours laquelle choisir, ou si nous obtenons le résultat souhaité. Selon Al Halabi, le choix de la thérapie convenable varie d'une personne à une autre. Si par exemple la personne est stressée, souffre d'angoisse ou d'une faible estime de soi, la thérapie seule ne peut pas la guérir. Elle a besoin d'un thérapeute spécifique. La personnalité du thérapeute joue un rôle essentiel tout au long du traitement puisqu'il doit créer un climat de confiance. Le patient doit choisir non seulement la thérapie convenable mais aussi le thérapeute. La thérapie qui aide à comprendre les émotions négatives et aussi à apprécier les émotions positives est un bon indicateur souligne Al Halabi.
En ce qui concerne l'entourage, Al Halabi ajoute qu'il joue un rôle essentiel. Si le patient a eu le support cela l'aide à guérir plus rapidement. Ensuite l'entourage doit aider la personne à prendre les meilleurs choix et ne doit pas le juger. Chaque personne peut confronter une difficulté mentale et psychique à n'importe quel moment de sa vie, le traitement se fait dans la durée tout comme un traitement physique.

EMDR :Un mouvement oculaire, pour soigner l'esprit

Elle semble un peu magique, et sans explication logique. Elle ne s'appuie sur aucune étude scientifique, mais beaucoup de recherches ont été réalisées pour comprendre comment l'EMDR (eye movement disinsetisation and reprocessing) agit sur notre cerveau en donnant des résultats étonnants. «EMDR , une thérapie post-traumatisme qui à travers l'excitation du mouvement des yeux peut cibler les mémoires douloureuses pour s'en débarrasser. » explique le thérapeute Fadi Al Halabi . Quelle sont alors les étapes principales de cette thérapie ? D'abord, le thérapeute doit expliquer au patient comment fonctionne cette thérapie. Ensuite, le patient reste immobile, en regardant les doigts du thérapeute placés verticalement à hauteur du visage du patient et qui bougent de gauche à droite et vice versa. Cette séquence dure quelques secondes ou quelques minutes. Après, le thérapeute et le patient prennent une pause pour analyser la scène, et les émotions ressenties afin de remplacer la pensée négative par une autre positive selon le psychiatre et l'addictologue Docteur Sayed Jreige.
Mona Shaaban , 24 ans , une fille ayant subi un choc traumatique , suite au divorce de ses parents , depuis 7 ans explique « je vois constamment du noir. Les idées négatives me hantent l'esprit, C'est ma grand-mère qui m'a conduit chez un thérapeute. Après les séances d'EMDR, j'ai repris goût à la vie. Les émotions liées au souvenir de ce divorce ont disparu en en un mois. Maintenant, je suis très calme. EDMR, m'a aidé à soigner plusieurs événements douloureux dans ma vie ».
Au Liban, il existe une organisation d'EMDR qui a ouvert ses portes le 25 avril 2013. L'organisation confirme que la nécessité de former les psychiatres libanais au traitement de l'EMDR ►

Urgent and radical reforms needed to address Lebanon's fiscal challenges

Noura Khatoun, Laura Rahal

BEIRUT: Finance Minister Ali Hassan Khalil announced last month that Lebanon's economic growth failed to meet expectations, reaching only 0.94 percent by the end of 2018.

This begs the question: how bad is Lebanon's current economic situation?

According to the World Bank, Lebanon hasn't witnessed an economic growth of more than 2.5 percent since 2012. Its GDP stagnated at $55 billion while inflation has been on the rise, registering an average 6 percent in 2018.

The economic slowdown resulted in a decrease in tax revenues while spending rose on public wages, leading an increase in the country's public debt to $79 billion.

The debt ballooned to over 150 percent of GDP in 2018, ranking Lebanon the third most indebted country in the world behind Japan and Greece.

If Lebanon fails to implement drastic reforms, its public debt is expected to reach $110 billion in the next five years, with the debt to GDP ratio seen rising to 180 percent by 2023, according to the International Monetary Fund.

The deteriorating fiscal situation as a result of a growing budget deficit that stood at 11.5 percent of GDP in 2018, coincided with a widening the balance of payment deficit.

In 2018, Lebanon's trade deficit reached $17.03 billion while the deficit in the balance of payment has increased to around $5 billion.

This has prompted the Central Bank to raise interest rates to attract dollars and maintain sufficient foreign currency reserves (currently at $31 billion) to maintain the lira peg against the dollar.

These policies, however, discourage individuals and businesses from investing in the economy and incentivizes them to deposit their savings in banks in return for high-interest rates, Elie Yaachoui, a Beirut-based economist, told Annahar.

According to Yaachoui, this is detrimental to the health of the economy and contributes to rising youth unemployment.

Unemployment has soared to 36 percent with youth unemployment reaching 42 percent in 2018, according to estimates by various international institutions.

Yaachoui said the government should revise its economic policies and undertake drastic reforms to reduce the deficit.

In May, the Cabinet endorsed the 2019 draft budget, one of the "most austere in the history of Lebanon," Prime Minister Saad Hariri said.

The draft budget features a number of measures to raise revenues and decrease spending including increasing the interest earned on deposits and government-issued treasury bills and bonds from 5 to 7 percent.

A 2 percent tariff has also been slapped on imported products excluding hybrid and electric cars, food and medicine, as well as machinery and raw materials used for local production.

These were some of the measures taken to boost revenues while a freeze in public sector employment was approved over a period of three years to reduce spending.

Public wages account for almost a third of government expenditures while subsidies for state-owned Electricite du Liban is estimated to cost the state somewhere between $1.5 and $2 billion a year, the third largest spending item after debt servicing and public salaries.

The government had approved a plan to reform the electricity sector by increasing production to provide round the clock power while simultaneously raising tariffs to curb EDL's deficit.

The implementation of the plan is crucial to meeting the conditions set by the international community to unlock billions of dollars in soft loans to revamp Lebanon's ailing infrastructure.

The international community has demanded that Lebanon reduces its budget deficit by 1 percent each over a period of five years to unlock $11 billion in loans pledged at the Cedre conference in Paris last year.